



نص الخطاب السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء

ميدلت السبت 6-11-2010

”الخير ليس، وإنما الصلوة والسلام على من لا نبي بعده“

شعبي العزيز،

نحتفي اليوم، بالذكرى الخامسة والثلاثين للمسيرة الخضراء المصفرة، في التزام واضح بإضفاء دينامية متجددة عليهما؛ وذلك من خلال مبادرات تشاركية مقدامة، تجسدها مسيرات تنموية وديمقراطية وحدوية، متواصلة.

وفي هليعتها مبادرة الحكم الذاتي التي حققت تحولاً حاسماً، حيث تجاوزت مرحلة الإجماع الوطني والدعم الأممي والدولي، لتصبح محط تجاوز واسع، وشعلة أمل في قلب مخيمات تندوف.

كما أحدثت قطيعة مع المقاربات، التي أكدت الأمم المتحدة عدم قابليتها للتصديق، وأصلقت مساراً إيجابياً وواقعياً للتفاوض الأممي.

وبقدر ما تميز موقف بلادنا بالوضوح، وانتهاج الحوار والتخلي بالواقعية، تملأنا خصوم وحدتنا الترابية في التملص من مسؤولياتهم، وفي مناوراتهم المعادية للدينامية الخلاقة، التي أصلقتها مبادرة الحكم الذاتي.

لذا يتعين على المجموعة الدولية أن تحدد، بشكل واضح وصريح، المسؤولين عن عرقلة المسار التفاوضي وهم خصوم المغرب، الذين يصرون على الجمود والتعنت والانقسام، بدل الدينامية والحوار والوئام.

لقد ولى زمن التملص من المسؤولية، وهدت ساعة الحقيقة، لتكشف للمجتمع الدولي، ما يتعرض له أبناءنا في مخيمات تندوف، من قمع وترهيب، وإهانة وتعذيب؛ وذلك في خرق سافر لأبسط مبادئ القانون الدولي الإنساني.



وأمام هذا الوضع الأساوي، فإن رعايانا الأوفياء بالمخيمات، رجالاً ونساءً، شيوخاً وأطفالاً، ما فتئوا يعبرون عن معارضتهم الشجاعة والمتصاعدة للقهر والاستبداد. وهو ما تجسده، رغم كل قيود الحصار الخانق، عودتهم المكثفة إلى وطنهم المغرب، في تجاوب تلقائي مع مبادرة الحكم الذاتي، ومشروع الجمهورية المتقدمة.

وإننا نسترعى انتباه المجموعة الدولية، والهيآت الحقوقية، إلى أنه من غير المقبول ولا من الإنصاف، التعامل باللامبالاة أو المحاباة، مع استمرار هذا الوضع، الغريب قانونياً، والأساوي إنسانياً، والمرفوض سياسياً.

كما ندعوها لتحمل مسؤوليتها بوضع حد لتمادي الجزائر، في خرق المواثيق الدولية الإنسانية. ضمن حالة شاذة لا مثيل لها؛ ولا سيما برفضها السماح للمفوضية العليا للاجئين، بإحصاء سكان المخيمات وحمايتهم.

وهنا نؤكد أننا لن نتخلي أبداً عن رعايانا الأوفياء بمخيمات تندوف، وأينما كانوا. ولن ندخر جهداً لتمكينهم من حقوقهم الأساسية، في حرية التعبير والتنقل، والعودة إلى وطنهم الأم. ولذا نعبر عن رفضنا للاستغلال المقيت لما تنعم به بلادنا من حريات، لمحاولة النيل من وحدتها الترابية؛ نؤكد أننا لن نسهم، لأي كان بعرقلة المسيرة الديمقراطية لبلادنا.

إن المغرب، الذي يمارس سيادته على كامل ترابه، ويلتزم بمسؤولياته القانونية الدولية، دون أي غموض أو التباس، ليستنكر الترويح الكاذب، لوجود ما يسمى بالمناطق "الخاضعة للمراقبة"، شرق الخط الدفاعي، الذي يعرف الجميع لهيبته السلمية، والغاية الحكيمة من ورائه.

ولن تسمح بلادنا بأي خرق أو تعديل، أو تشكيك في مغربية هذه المناطق. أو محاولات استفزازية لفرض الأمر الواقع، أو تغيير الوضع القائم.

والتزاماً منه بالشرعية الوصنية والدولية، فإن المغرب، سيواصل التعاون الصادق، مع الأمين العام للأمم المتحدة، ومبعوثه الشخصي، من أجل إيجاد حل سياسي ونهائي، لهذا النزاع الإقليمي المقتعل، على أساس مبادرة الحكم الذاتي.

شعبي العزيز،

مهما كانت التصورات الإيجابية لقضيتنا الوصنية، فإن مواكبة تحولاتها، وكسب معاركها، ورفع تحدياتها، رهين بمواصلة تفعيل محاور الاستراتيجية المندمجة، التي أعلننا عنها، في خطاب المسيرة السابق.



+ أولها : الجمهورية المتقدمة، التي أصلقنا ورشما ؛ والتي ستكون الأقاليم الصحراوية، في صدارة إقامتها ؛ بما تنصوي عليه من توسيع التدبير الديمقرالصي الجمهوري، وتعزيز حقوق الإنسان بآليات جهوية ومحلية، وبما تقتضيه من جعلها في صليحة اللاتمركن

+ ثانيا : إعادة هيكلة المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية ؛ حيث ستولى قريبا إن شاء الله، إصدار نصيب شريف للمجلس الجديد. وسيتم تنصيبه، على أساس الإصلاحات الجوهرية التالية :

× دمقرصة تركيبته : جعلها منبثقة ومنحصرة في الهيآت والشيوخ والشخصيات ذات الصفة التمثيلية، وتعزيز انفتاحه على النخب الجديدة، ولاسيما منها المجتمع المدني المحلي، الحقوقي والشبابي والنسوي ؛ وكذا القوي المنتجة، وممثلي العائدين إلى الوطن، والمقيمين بالخارج.

× اعتماد حكمة جيدة، من شأنها ضمان عقلنة هياكل وصرق تسيير المجلس

× توسيع صلاحياته لتشمل على وجه الخصوص المهام التمثيلية والتنموية، والتعبئة الوصنية والدولية، والعمل على تحقيق المصالحة بين كافة أبناء الصحراء المغربية.

+ أما المحور الثالث، المتعلق بإعادة هيكلة وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية، فقد اتخذنا بشأنها قرارين :

× وبهم الأول تحديد نفوذها الترابي في ناحية الساقية الحمراء ووادي الذهب، وتركيز مهامها على إنجاز مشاريع التنمية البشرية، وبرامج محلية موفرة لفرص الشغل للشباب، ومعززة للعدالة الاجتماعية، وتيسير ظروف استقبال ودعم إدماج العائدين.

× أما القرار الثاني : فيتعلق بإحداث وكالة جديدة مماثلة، يشمل اختصاصها الترابي الأقاليم الأخرى، التابعة حاليا لوكالة تنمية الأقاليم الجنوبية، وأقاليم أخرى بهذه المنصقة، لمواصلة النهوض بتنميتها ؛ اعتبارا لما لها من مكانة أثيرة لدى جلالتنا ؛ داعين الحكومة لاتخاذ الإجراءات اللازمة والعاجلة لتنفيذ هاذين القرارين.

+ وفي ما يخص محاور هذه الاستراتيجية، المتعلقة بوجوب مواصلة التعبئة الشعبية ودعم الجهود الدووية للدبلوماسية الرسمية، فإننا نؤكد على ضرورة تعزيزها بمبادرات موازية مقدامة، برلمانية وحرزية، وحقوقية وجموعية وإعلامية، للدفاع عن عدالة قضيتنا.

أوفياء في ذلك لروح مبدع المسيرة الخضراء، والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، ولقسمها الخالد ؛ مترحمين على أرواح شهداء الوحدة الترابية ؛ منوهين



بالساهرين عليهما من قوات عسكرية، وسلطات أمنية وترايبية ؛ سائلين الله تعالى أن يكفل
مسيرتنا بالسداد والتوفيق، في سبيل وحدة الوطن، وكرامة المواطن.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".